ترحيل مناقشة الاتحاد إلى قمة خاصة.. والقضايا الخليجية تتصدر جدول الأعمال

قمة الكويت :هل تنجح في تقوية دعائم مجلس التعاون الخليجي ؟

متابعة التطورات في اليمـن وسير العملية الانتقالية وفق المبادرة الخليجية

تتجه أنظار العالم اليوم إلى الكويت لمتابعة أعمال الـدورة الرابعة والثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خصوصاً بعد الجدل المثار حول قيام الاتحاد الخليجي والـذي انتهى بترحيل هذه القضية إلى قمة خاصة إذا اتفقت جميع الدول الأعضاء.

الكويت /علي البشيري

اليمـن حاضرة في القمة

تؤكد الوثائق الأولية أن اليمن سـتكون حاضرة في قمة الكويت حيث من المتوقع أن يناقش قادة دول مجلس التعاون التطورات الأخيرة التي تشـهدها اليمن حيـث يحرص قادة دول مجلس التعـاون على متابعة سـير العملية الانتقالية ،وخصوصا مـا يتعلق بالحوار الوطني في ظل المبادرة الخليجية وجهود المنظومة، في سـبيل دعم الاسـتقرار وجهود إعادة بناء اليمن.

وكان قـادة دول المجلس على اطلعـوا في قمتهم الثالثة والثلاثين على تطـورات الأوضـاع في اليمـن والإنجاز الـذي تحقق في تنفيـذ المبادرة الخليجيـة والخطـوات التـي تمت في سـبيل تحقيق المزيـد من الأمن والاستقرار في الجمهورية اليمنية، والتي عبر فيها عن تقديره واعتزازه بالـدور الذي قام به أصحاب الجلالة والسـمو في الوقوف مع الشـعب اليمنـي خـلال أزمته السياسـية والحـرص على تجنيب اليمن شـبح الحرب الأهلية.

وعـبر المجلس الأعلى خلال تلـك الدورة عن مباركته لمـا تم تحقيقه في المرحلـة الأولى مـن تنفيـذ المبـادرة الخليجيـة وآليتهـا التنفيذية، وذلك بجهـود فخامة الرئيس اليمني، وحكومـة الوفاق الوطني ودعم الشعب اليمني وقواه السياسية، مؤكداً دعم المجلس كل ما يحقق آمال وتطلعات الشـعب اليمني الشقيق، آملاً من الجميع التكاتف والالتزام بما تم الاتفاق عليه بين جميع الأطـراف. وأشـاد في هذا الإطار بالقرار الأخـير الذي أصدره الرئيـس اليمني بإعادة هيكلة القوات المسـلحة، والذي يأتي في إطار المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية كخطوة مهمة على طريق تعزيز الأمن والاستقرار في اليمن.

وأعرب المجلس الأعلى عن تطلعه إلى نجاح تنفيذ المرحلة الثانية من المبادرة، وذلك بعقد مؤتمر الحوار الوطني الشـامل، وبمشاركة جميع أطياف الشـعب اليمني ومكوناته، واتفاقهم على كل ما يحقق مصلحة اليمن ويحفظ وحدته وأمنه واستقراره.

كما اطلـع المجلس الأعلى على التقرير الـذي رفعه المجلس الوزاري بشـأن زيارة معالي الأمين العام لمجلس التعاون إلى الجمهورية اليمنية في شـهر نوفمبر2012م، لمتابعـة تنفيـذ المبـادرة الخليجيـة وآليتهـا التنفيذية المزمّنة.

وتقدمت دول مجلس التعاون بمبادرة لحل الازمة اليمنية تم التوقيع عليهـا في 23 نوفمبر 2011م، في الرياض في المملكة العربية السـعودية، وتضمنت تشكيل حكومة «مناصفة» بقيادة المعارضة ومنح الحصانة للرئيس اليمني علي عبدالله صالح بعد اسـتقالته. وتقوم المبادرة على أن يؤدي الحل الذي سـيفضي عن هـذا الاتفاق إلى الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واسـتقراره وان يلبي الاتفاق طموحات الشعب اليمني في التغيير والاصلاح وان يتم انتقال السـلطة بطريقة سلسة وآمنة تجنب اليمن الانزلاق للفوضى والعنف ضمن توافق وطني.

توقعات باعتماد إعلان حقوق الإنسان وإنشاء هيئة للغذاء ومركز متخصص للصحة العامة

ومن المتوقع أن يناقش قادة الدول الست في قمة الكويت التي سـتعقد برئاسـة امير الكويت الشـيخ صباح الاحمد الجابـر الصباح عـدداً مـن القضايا المطروحـة في جدول الأعمال تتصدرها القضايا المتعلقة بالشأن الخليجي .

وبحسـب الوثيقة التي حصلت عليها "الثورة" فسيتم تناول مواضيع ذات الطابع السياسي والاقتصادي في دول المجلـس والمفاوضـات التي تمت بين المجلـس والمنظمات الاقليمية والاقتصادية المتعلقة باتفاقيات مناطق التجارة الحرة أهمها بحث القواعد الموحدة لتكامل الأسواق المالية في دول الخليج تمهيداً لاعتمادها.

كما سيتم متابعة الخطوات التي اتخذتها دول المجلس إزاء تنفيذ السوق الخليجية المشتركة بالإضافة إلى متابعة سـير العمل في الاتحاد النقدي الخليجـي ومتابعة تنفيذ القرار الخاص بسكك الحديد التي تربط بين دول المجلس واعتمـاد الجـدول الزمنـي لإنجـازه ،بالإضافـة إلى بحث التقارير والدراسات الخاصة بمسألة الربط والأمن المائي بين دول المجلس.

وفي ما يخص الإنسـان والبيئة سـتناقش القمة وتتابع تنفيذ القرار الخاص بالخطة الخليجية لمكافحة الأمراض غير المعدية بالإضافة إلى دراسـة إنشاء هيئة عامة للغذاء والدواء في دول المجلس وإنشـاء مركز خليجي متخصص للصحة العامة .

ومن المقرر أن تعتمد القمة اعلان حقوق الإنسـان وذلك لمواكبـة التطـورات العالميـة وقـرارات المنظمـات الدوليـة ،كم سـتؤكد القمة على الموقف الرسـمي للـدول الأعضاء بالنسـبة للجـزر الاماراتيـة والعلاقـات مع ايـران في ظل التطورات الأخيرة والبرنامـج النووي الايراني وكذا الوضع في سـوريا والتطـورات في اليمـن ومصر وفلسـطين ولبنان والعراق وأزمة مسلمي ميانمار.

وتسـعى الكويـت لإنجـاح القمـة الرابعـة والثلاثـين للمجلـس الاعـلى لمجلـس التعـاون الخليجـي والتـي سـتنعقد خلال الفترة 10 – 11 ديسـمبر 2013م لاستكمال مسيرة النجاح في دول المجلس .

جدل حول الاتحاد

وكان مـن المقـرر أن تناقـش القمة امكانيـة التحول من التعـاون إلى الاتحـاد غـير أن الجدل الذي أثـير حول هذه القضيـة ومعارضة سـلطنة عمـان لهذا المـشروع قد دفع مسـؤول كويتـي إلى التأكيد بـأن هذا المـشروع يحتاج إلى مزيد من البحث وطرحه على قمة خاصة .

وقال وزير الدولة لشـؤون مجلس الوزراء وزير الصحة الشـيخ محمـد العبداللـه الصبـاح ان مسـألة الاتحـاد الخليجـي «بحاجـة إلى المزيد من البحث والدراسـة، من خلال المشاورات المستمرة».

ولفـت العبداللـه - في تصريحات على هامـش افتتاحه المركز الاعلامـي الخاص بأعمال الـدورة الـ34 للمجلس الأعـلى لمجلـس التعـاون لـدول الخليـج إلى أن «مسـألة الاتحـاد الخليجي في طور البحث، وانه متى ما تم الاتفاق على الاتحاد فسـيتم طرحه في قمة خاصة، تعقد في مدينة الرياض».

وأكـد أن حكمة قـادة دول مجلـس التعاون قـادرة على تخطـي الصعـاب والعقبـات التـي قـد تعـترض مسـيرة المجلس، من اجل المزيد من الاسـتقرار والرخاء، بما يخدم مصلحة الشعوب الخليجية.

العُملة الخليجية

وكان المسـؤول عن الشـؤون الخارجية في عمان قد أكد أن السـلطنة تعارض مشروع إقامة اتحاد بين دول مجلس التعـاون الخليجي يفترض أن يناقـش في قمة هذه البلدان الثلاثاء المقبل في الكويت.

وقـال يوسـف بن علوي بـن عبدالله في منتـدى المنامة الذي عقد قبل يومين "نحن ضد الاتحاد"، مضيفاً رداً على سـؤال لوكالة "فرانس بـرس" "لن نمنع الاتحـاد، لكن إذا حصل لن نكون جزءا منه، غير أن المملكة العربية السعودية أكدت أهمية انتقال مجلس التعاون لدول الخليج العربية من مرحلة التعـاون إلى مرحلة الاتحاد، التي باتت ضرورة ملحة تفرضها التغيرات الأمنية والسياسـية والاقتصادية بهـدف الحفاظ عـلى منظومة مجلس التعـاون والحفاظ على المكتسبات التي حققتها دول المجلس منذ إنشائه.

جاء ذلك على لسان وزير الدولة للشؤون الخارجية نزار بن عبيد مدنـي في منتدى الأمن الإقليمي التاسـع "حوار المنامـة" في البحريـن، وقـال مدني: إن الدعـوة إلى انتقال مجلس التعاون من مرحلة التنسـيق والتعاون إلى مرحلة التكامـل والوحدة الكاملة لم تعد ترفـاً وإنما باتت ضرورة ملحة تفرضهـا الأهمية الكبيرة لمنطقة الخليج العربي من النواحـي الإسـتراتيجية والسياسـية والاقتصادية التي جلبت لدولها الكثير من المخاطر والمشكلات، وهو ما يفرض على دول مجلس التعاون الخليجي السـعي نحو التكامل والاتحاد بهدف الحفاظ على المكتسـبات والمنجزات ودرء المخاطر والتهديدات .

وأضـاف الوزير السـعودي أن المرحلـة الراهنة تتطلب مـن دول مجلس التعاون الخليجـي إعادة تصحيح هوية المجلـس لتكـون قائمة على أسـاس التوافـق في الرؤى مع التأكيـد على المصير الخليجي المشـترك وتغليب المصلحة الجماعية لدول المجلس .

وأوضح وزير الدولة للشـؤون الخارجية أن دول مجلس التعـاون الخليجـي شـهدت في الآونـة الأخـيرة ارتفاعًـا في مسـتوى التهديـدات التـي تتعـرض لها على مسـتوى المنطقـة، وهو ما يعـد حافزًا لـدول المجلـس لتبنى صيغ جديدة لمواجهة هذه التهديدات .

ودعـا دول مجلـس التعاون إلى أن تعمل على المشـاركة بنحو فعال في شـؤون منطقة الخليج وأوضاعه السياسية والاقتصاديـة والاجتماعيـة وأن تعمل عـلى جعل منطقة الخليج العربي منطقة قوة استراتيجية كبرى، مشددًا على أن أهميـة منطقة الخليج العربي تفرض على دول مجلس التعـاون ضرورة الحذر واليقظـة في التعامل مع التدخلات من خارج المنطقة للحفاظ على المنجزات والمكتسبات التي حققتها على مر السنوات .

كما دعا دول مجلـس التعاون إلى التوصل إلى تفاهمات مشـتركة بأهميـة الاتفاق عـلى إطـار موحـد للتعامل مع التحديات والتهديـدات والمخاطر المحدقة بدول المجلس، معربًـا عـن اعتقاده بأن هـذا لن يتحقـق إلا بالانتقال من مرحلـة التعـاون إلى التكامـل والاتحاد الخليجـي كإطار موحد يجمع دول المجلس .

وأفاد أن الهدف الأسـاس عند تأسيس مجلس التعاون كان وصـول المجلس إلى مرحلة الوحـدة الكاملة، مبينًا أن العالم المعاصر يحتم على دولنا الوحدة لمواجهة التحديات في هذه المرحلة وتوحيد الصفـوف بالارتقاء بالعلاقات من مرحلة التنسيق والتعاون إلى مرحلة التكامل والوحدة.

من جانبه شـدد رئيس وزراء البحرين الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة على ضرورة انتقال دول مجلس التعاون لـدول الخليـج العربية مـن مرحلـة التعـاون إلى الاتحاد "كملاذ آمـن لـه ابعـاد سياسـية واسـتراتيجية يرقى إلى الطموح الذي تتطلع إليه شعوب دول المجلس".

وأكـد الامـير خليفة في حديـث لوكالة الأنبـاء الكويتية (كونـا) أن القمة الــ34 للمجلس الاعـلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تستضيفها دولة الكويت خلال الفترة من 10 إلى 11 ديسـمبر "تشكل علامة هامة في مسيرة المجلس والتي يجب أن تؤسس لمرحلة جديدة من مراحل العمل الخليجي المشترك".

وقـال: أن المرحلـة المقبلـة يجب أن تعمل عـلى تحقيق المزيـد مـن المكتسـبات للمواطـن الخليجـي في مختلف المجـالات ومواجهـة التحديـات العديـدة التي تشـهدها المنطقة والعالم.

تحقيق التكامل

كما يتوقع ان يتم مناقشـة ما تم تنفيذه بشـأن الاتحاد الجمركـي بين دول المجلـس ومعوقات التبـادل التجاري للوصول إلى مـا يهدف إليه الاتحـاد الجمركي من توحيد النظـم والإجراءات الجمركية والمالية والإدارية وانسـياب السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية ومعاملة السلع المنتجة في أية دولة من دول المجلس معاملة المنتج الوطني.

وبحسب تقرير حديث صدر عن الامانة العامة لمجلس التعـاون فـإن السياسـات التـي اتخذتهـا دول المجلـس لتسـهيل انسياب السـلع بينها أسـهمت في ارتفاع حجم التجـارة البينيـة من سـتة مليـارات دولار في 1984 إلى 88 مليار دولار في 2012م.

ويتوقـع أن يناقـش قـادة دول مجلـس التعـاون لدول الخليـج العربية عددا من القضايا التي من شـأنها تعزيز العمـل الخليجـي المشـترك في كل المجـالات، إضافـة إلى التقارير والتوصيـات التي يتم رفعها من المجلس الوزاري ليقوم المجلس الأعلى بالمصادقة عليها.

كما سـينظر المجلـس الأعـلى في دورته الــ34 إلى ما تم انجـازه وتناوله من قبل المجلس الوزاري في المجال الأمني، كمكافحـة الإرهـاب والفسـاد وحماية المنشـآت النفطية، والتعـاون المـروري، عـلاوة عـلى الوثيقـة الاسـتراتيجية الاسترشادية للحكومة الالكترونية للدول الأعضاء، والتي تـم اعتمادها من قبـل المجلس الـوزاري، في خطوة تهدف إلى التنسـيق بين الدول الخليجيـة لتحقيق التكامل فيما بينها.

ويحظـى التعاون الاقتصادي بأهميـة خاصة من قادة دول المجلـس، الـذي يبـدو جليـا مـن السـعي إلى تعزيز التجـارة البينيـة بـين دول الخليج، من خلال مناقشـة ما تم التوصل إليـه في اجتماعات لجنتـي التعاون التجاري والصناعـي الخليجيتـين مـن جهـة، وتشـجيع التعاون الاقتصـادي والتجـاري والاسـتثماري بـين المنظومـة والكيانات الاقتصادية الكبرى، كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

ومـن المقـرر أن يبحـث المجلـس الأعـلى خطـة العمل المشـترك بين دولـه وتركيا في مجـالي التجارة والاسـتثمار (2013-2015)، إضافـة إلى الجهـود الراميـة إلى تحقيـق الشراكة الاسـتراتيجية مع كل من المغرب والاردن من خلال التعـاون المشـترك في مجالات البيئـة والطاقـة المتجددة، والتعليم والبحث العلمي والتعاون الاقتصادي والقانوني والسياحة والامن الغذائي وغيرها.

كما سـتناقش القمة قضايا اقليمية مهمة وفي مقدمتها الأزمة السورية ومسـألة انعقاد مؤتمر (جنيف 2) الرامي لإيجاد تسوية سياسـية بما يضمن وقف الاقتتال وحقن الدماء في سوريا.

وسـتبحث القمة آخـر تطورات الملف النـووي الايراني واتفاق جنيف بين ايـران ومجموعة دول (1+5) ومدى ان يقود هذا الاتفاق إلى تسـوية شـاملة لهـذا الملف بما يعزز الثقة لدول مجلس التعاون في سلمية هذا البرنامج النووي الايراني.

وكانت لجنة صياغة مشـاريع القرارات ومشروع البيان الختامـي للاجتماع التكميلي للمجلـس الوزاري في دورته (129) التحضيريـة للدورة الـ34 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية قد اختتمت اجتماعها أمس برفع توصياتها للاجتماع الوزاري.

وأتخذت دول الخليج عددا من القرارات في هذا الجانب منها مشروع ربط السـكك الحديدية ومشروع الربط المائي والاتحـاد الجمركي الموحـد والعملة الخليجيـة الموحدة بالإضافة إلى مسألة الامن الغذائي.

حجم التبادل التجاري

وشـهد حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون 88 مليار دولار في العام 2012 من 15 مليار دولار في العام 2002م وهو العام السـابق لإقامة الاتحـاد الجمركي بزيادة بلغت 487%.

وقـد عملـت دول مجلس التعـاون على إزالـة الحواجز الجمركيـة بين الدول الأعضاء في مـا يخص منتجاتها كما أعفـت تلـك المنتجات مـن الرسـوم الجمركيـة وعاملتها معاملـة السـلع الوطنيـة ومنـذ العـام 1983 أقامـت دول المجلس منطقة تجارة حرة ثم اتحادا جمركيا مطلع العام 2003م حيـث تخلل تلك السـنوات إقرار عدد من القوانين والأنظمة والسياسات التي سـهلت انسياب تنقل السلع والخدمات ووسـائـط النقل بين الدول الأعضاء وشجعت المنتجـات الوطنيـة وفعلت دور القطاع الخـاص في تنمية صادرات دول المجلس.

تحديات

ويرى مسؤولون خليجيون وخبراء أن هناك العديد من التحديـات التي ما تزال تمثـل عائقا أمام تحقيق التكامل الاقتصادي ومن أبرزها التعثر في اصدار العملة الخليجية الموحدة وإنشاء بنك مركزي خليجي بسبب ظهور بعض الخلافات حولها.

واوضح رئيس وزراء البحرين الامير خليفة بن سـلمان آل خليفـة لـ"كونا" أن التعـاون الحالي بين دول المجلس لا يرقى لمسـتوى الطموح المنشـود من الناحيتن السياسية والاقتصاديـة" مضيفا ان "اقرار الاتحاد الخليجي هو من سـيؤطر كل هذه المسـائل بما يلبي تطلعات شـعوب دول المجلس".

ويبقـى السـؤال هل سـتنجح قمة الكويـت في تقليص فجوة الخلافات بين الدول الاعضاء و تقوية دعائم مجلس التعـاون الخليجـي والدفـع به نحـو التكامل وصـولا إلى الوحدة الخليجية المنشودة؟

مؤشرات

- مليونان و412.7 ألفاً إجمالي المساحة الإجمالية لدول الخليج الست
- 47 مليون نسمة عدد السكان
- 1.60 تريليون دولار إجمالي الناتج المحلي
- 33.3 ألف دولار نصيب الفرد من الناتج المحلي
- 740 مليـار دولار العائـدات المتوقعة مـن النفط خلال العام الجاري مقارنة بـ680 مليار دولار في 2012م.
- 40% أجمالي ما تملكه من النفط العالمي

لقطات

- النقاش في الديوانيـات" الدواوين الخاصة في المنازل" تركـز عـلى الجـدل الحاصـل حـول الاتحـاد الخليجي ،المواطنـين في الكويـت لديهم مسـاحة كبيرة مـن الحرية السياسـية ولذا النـاس يبـدون آراءهم بحريـة تامة دون خوف من اجهزة الامن .
- وزارة الصحـة الكويتيـة انتهت من كل الاسـتعدادات الخاصـة بتجهيز العيادات الطبية بكافة مسـتلزماتها في مقار الوفود.
- وزارة الداخلية نجحت في إجراء البروفاتٍ الأمنية على سير خطوط المواكب من طريق المطار وصولاً إلى قصر بيان.
- قامـت وزارة الإعـلام وخـلال يوم واحد فقـط بتجهيز مركز إعلامي ووفرت جميع الإمكانياتٍ.
- أكـثر مـن 250 إعلاميـاً مشـاركاً في تغطيـة القمـة من مختلف بلدان العالم ومن مختلف وسـائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.

قمة الكويت وضباب التحديات

عباس غالب

■ ،، وسـط ضبـاب كثيف يلـف سـماء المنطقـة العربية ، يأتـي انعقاد قمـة مجلس التعـاون الخليجـي في الكويت ملبياً لحاجـة هـذه الـدول التعامل مـع ملفـات متراكمة مـن التحديـات ،إذ أن هـذه القمة معنية - بشـكل مباشر - الخوض في تفاصيل معطيات سـحابة المشكلات التي تبدأ بأهمية تنسـيق مواقف دول المجلس نفسـها ،مروراً بتلك الأزمـات التـي تعصـف بالمنطقـة وفي طليعتهـا الاحتراب الأهـلي في سـورية ..ولا تنتهـي سـحابة هـذه التحديـات بالموقف من التقارب الأميركي – الإيراني الذي تبلور مؤخراً وألقى بظلاله الكثيفة على خاصية العلاقات الخليجية مع واشنطن وتحَديداً مع المملكة العربية السعودية .

وعلى الرغم من سـحابة هذه المشـكلات التي تضلل أجواء القمـة الخليجيـة ،فإن ثمـة آملاً بإمكانية أن تسـاعد هذه الأجـواء في سرعـة تنفيذ الاتفاقـات ذات الصلـة بالتكامل الاقتصـادي والسـياسي بـين دول الخليـج ، فضـلاً عـن تفعيـل العمل المؤسـسي لـدول المجلس واتخـاذ خطوات عمليـة لتوحيـد العملة والإعفـاءات الجمركية وغيرها من الإجـراءات المرتبطة بتطويـر الأداء في علاقة هذه المنظومة بغيرهـا من الـدول وصـولاً إلى الدولة الاتحادية المنشـودة ووضع إطـار لإسـتيعاب التحفظـات العُمانيـة تجاه هذا الحُلم الذي طال انتظاره .

هـذا الطمـوح هو أقـل ما يعـوّل عليـه أبنـاء دول الخليج العربيـة تحديـداً والعالـم العربـي بصـورة عامـة وذلـك بالنظـر إلى الأفق الذي تتركه مثل هذه الشراكة العربية على صعيد الاسـتقرار السـياسي والاقتصادي وإحداث تنمية مستدامة في المنطقة ..وبالتالي فإن قيام تكتل خليجي قوي في هذه المنطقة الحيوية من العالم سيعزز من فرص التفاؤل بإمكانية القدرة على مواجهة التحديات الماثلة أمام شعوب ودول المنطقـة وبمـا يمكـن – على المدى البعيـد – من قيام التكتل العربي في إطارهِ الشامل .

ولا شـك بـأن الحاجـة تبـدو ماسـة – في هـذه الظـروف الاسـتثنائية – إلى إعـادة النظـر في عديد الإسـتراتيجيات التي اعتمدتها التكتلات الاقتصادية العربية خلال العقود المنصرمة وعلى وجه الخصوص مجلس التعاون الخليجي وبما يسـاهم في تصويـب تلك السياسـات ، خاصة إزاء ما يعتمـل في المنطقة مـن إرهاصات وتطـورات تتطلب أهمية هذه المراجعة .

إن ضرورة هذه المراجعة الشاملة للسياسات والآليات التي اعتمدتهـا منظومة دول الخليج خلال الفترات السـابقة لا تقتـصر أهميتها على تأمـين مصالـح دول الخليج العربية فقـط وإنما يمتد ذلـك إلى الأمن الاسـتراتيجي العربي مع مـا يتطلـب ذلك من تفعيل لأداء مؤسسـات هـذا المجلس واعتمـاد اسـتراتيجية بديلـة للتعامل مع المتغـيرات التي تعصف بالمحيط الجغرافي لهذه الدول .

من هنا – ربما – تأتي أهمية قمة الكويت في ضرورة التعامل مـع هـذه المتغـيرات الإقليميـة والدوليـة بمنظـور جديـد ومختلـف وعـلى النحو الـذي يحافـظ على أمـن المنطقة واستقرار دولها ..وقبل ذلك اضطراد وتيرة العمل الإنمائي داخـل هـذه المنظومـة وبصورة تسـتوعب مرحلـة ما بعد الثروة النفطية التي تعتمد عليها اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي .

###

ولمـا كان الحديث عند كل قمة خليجية يسـتحضر دلالات البعد (الجيو ستراتيجي) لموقع اليمن بالنسبة لخارطة دول المجلس ،فـإن الموقـف المبدئـي الثابـت لهـذه الـدول تجاه مسـتجدات الأوضاع اليمنية مطلع العام 2011 م وتبنيها للمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزمنة وغيرها من المواقف الداعمة والمساندة قـد برهـن جليا هـذه الحقيقـة وأكد – في نفس الوقـت - تلازمية المصير الذي لا منـاص من أن يتسم برؤية تسـتجيب لمتغيرات العصر ومتطلبات الجوار .